تأمين شؤون معيشة السكان بشكل منتظم وادخال التعديلات على النظام العام في المناطق بشكل يكون اكثر ما يكون تناسقا مع الاجراءات المرعية داخل اسرائيل بالنسبة لمثل تلك الحالات . ويبدو ان الاوضاع السياسية التي سادت المنطقة منذ ١٩٦٧ ، والتي امتنعت اسرائيل بسببها عن التخلي عن تلك المناطق بينما أصرت في نفس الوقت على عدم الانسحاب منها ، كانت السبب المباشر وراء المواقف الاسرائيلية هذه .

٤ ــ سكان القدس العرب

يختلف الوضع القانوني للسكان العرب في مدينة القدس عن ذلك القائم بالنسبة للسكان العرب في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، حيث ان اسرائيل أعلنت عن ضم المدينة اليها ، مع بعض ضواحيها ، بعد وقت قصير من احتلالها ، وهو ما لم تفعله بالنسبة لباقي المناطق المحتلة ، ومن هنا الفارق في الاوضاع القانونية بين السكان . كذلك يعود هذا الوضع ويتغير اذا ما قورن مع الاوضاع القانونية للعرب داخل اسرائيل ، حيث ان اجراءات الضم الخاصة التي اتبعت بالنسبة للقدس اكسبت سكانها بعض « الحقوق » التي لم تكن من نصيب العرب في اسرائيل ، وحجبت عنهم « حقوقا » أخرى حصل عليها أولئك العرب قبل فترة طويلة .

اتخذت السلطات الاسرائيلية موقفا مميزا من القدس بعد احتلالها ، على اثر اعلانها انها ستجعل من المدينة بأكملها « عاصمة اسرائيل الموحدة » ، عندما سارعت الى ضم المدينة الى اسرائيل قبل ان يمر شهر على احتلالها ، لتضع العرب والعالم أمام حقيقة واقعة . ففي ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أقر الكنيست قانونا بتعديل قانون انظمة السلطة والقضاء(٦١)، وهو أول قانون أصدرته اسرائيل بعد الاعلان عن اقامتها ، خولت الحكومة بموجبه ، بأمر تصدره ، بضم أي مساحة من فلسطين ، وحسب نص القانون « أرض ــ اسرائيل » ، الى اسرائيل وذلك بواسطة فرض القانون والادارة الاسرائيليين على تلك المساحة . وفي نفس اليوم أقر تعديل آخر لقانون البلديات(٦٢) سمح بموجبه لوزير الداخلية باضافة تلك المساحة التي أعلنت الحكومة عن ضمها الى اسرائيل ، الى البلدية التي تجاورها ، بواسطة توسيع حدود تلك البلدية . وعلى اثر هذا مباشرة ، وفي اليوم التالي لتعديل القانونين المذكورين ، أصدرت سكرتيرة الحكومة بيانا أعلنت بموجبه ان الحكومة الاسرائيلية قررت ضم مدينة القدس القديمة (العربية) وضواحيها ، بمساحة تقدر بحوالي ٦٩٩٦٠ دونما من الارض ، الى اسرائيل(٦٣)، بينما أعلن وزير الداخلية انه قرر اتباع تلك المساحة ببلدية القدس الغربية (اليهودية)(٦٤)، لتضاف الى مساحتها السابقة البالغة ٣٧٢٠٠ دونم ، بحيث يعتبر الشطران مدينة واحدة ، في حين أصدر الحاكم العسكري في القدس في اليوم التالي ، اي ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، أمرا بحل بلدية القدس العربية(٦٥)، وحتى دون ان يكون مخولا قانونا بذلك .

يتضح من الاجراءات السابقة ، والسرعة التي نفذت بها ، الاصرار الاسرائيلي على ضم القدس العربية الى اسرائيل ، وهي العملية التي أثارت معارضة واسعة لدى سكان المدينة العرب وفي العالم العربي ودول عديدة أخرى ، ودفعت الجمعية العامة للامم المتحدة الى اعتبارها اجراءات باطلة ، طالبة من اسرائيل العمل على الغائها(٦٦). كذلك أثارت عملية الضم هذه مشاكل قانونية معقدة ، تتعلق بالوضع القانوني للسكان العرب في المدينة ، وهي المشاكل التي لا تزال اسرائيل تسعى لحلها ، منذ ١٩٦٧ وحتى اليوم ، وذلك بواسطة مجموعة من القوانين والانظمة التي اصدرت خصيصا لذلك . وكانت الخطوة الاولى في هذا المجال اصدار قانون التنظيمات القانونية والادارية لسنة ١٩٦٨(٦٧)، الذي أضيفت اليه سنة ١٩٦٩ انظمة اخرى لاستكماله(٦٨)، ثم اعيد نشره على شكل نص موحد سنة ١٩٧٠(٦٩) وأدخلت عليه تعديلات اضافية ، مرة اخرى ، سنة